

الدولة القومية وما بعد السيادة الواستفالية: "التحديات المبكرة للنظام الواستفالي"

The nation-state and post-Westphalian sovereignty:

"Early Challenges of the Westphalian system"

جويدة حمزاوي

جامعة سطيف 02 (الجزائر)، hamzaoui.djaouida@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/04/27

تاريخ القبول: 2021/11/09

تاريخ الاستلام: 2021/05/15

ملخص: نستعرض من خلال هذه الدراسة تحليلاً لأهم التغيرات التي طرأت على مفهوم السيادة بعد التداعيات الكبيرة لظاهرة العولمة، إذ أصبح مهدداً أكثر من أي وقت مضى وبدأ بريقه يتلاشى إلى أن أصبح مجبراً على التغير لاحتواء الواقع الدولي الجديد. بالتالي، سنعمد إلى مناقشة إشكالية أفل أو إعادة النظر في مفهوم الدولة القومية من خلال محورين؛ في الأول، نناقش مفهوم مركزي متعلق بالسيادة هو مفهوم الدولة القومية والتحديات المبكرة التي تواجهها، خصوصاً مع التحولات الجذرية التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة في مجال الهوية والخصوصية والفواعل المتعددة في النظام الدولي وإشكاليات جودة الحكم؛ أما في الثاني، نحلل التطورات التي طرأت على أدوار وأهداف الدولة القومية من مصطلح السيادة الشعبية (أي تسيير أفراد الشعب)، إلى السيادة القانونية، ثم السيادة الديمقراطية، إلى غاية أحدث شكل وهو دولة الرعاية. بمعنى الدولة الساهرة على رعاية أفرادها.

كلمات مفتاحية: الدولة القومية، السيادة الواستفالية، العولمة.

Abstract: In this study, we review an analysis of the most important changes that occurred in the concept of sovereignty after the great repercussions of globalization, which became more threatened than ever before, and its luster is fading until it is forced to change to contain the new international reality. There for, we will discuss the problem of retreat or reconsideration of the concept of the nation-state, through two sections. In the first, we discuss a central concept related to sovereignty, which is the concept of the nation-state and the early challenges it faces, especially with the radical transformations that the post-Cold War world has known in the field of identity, privacy, multiple actors in the international system, and problems of governance quality. In the second section, we analyze the developments that have occurred in the roles and objectives of the nation-state, from the term popular sovereignty (the management of the people) to legal sovereignty, then democratic sovereignty, to the most recent form of the state of care (welfare state), meaning the state that is watchful over the care of its members.

Key words: The nation-state, Westphalian sovereignty, globalization.

مقدمة:

ظل مبدأ السيادة منذ أن نبّه إليه المفكر جون بودان سنة 1576 بمثابة حجر الزاوية للتنظيم الدولي الحديث، إذ نصّت عليه وأقرّته القوانين والمعاهدات والنظم والأعراف الدولية، وعلى الرغم من التراجع التدريجي الذي لحق بهذا المفهوم عبر العصور إلا أنه ظل كفكرة قانونية مجردة ولفترة طويلة محاطا بهالة من القدسية منزّهاً من أي انتقاص أو تشكيك، لكن منذ منتصف القرن العشرين بدأ يسومه التغيير بشكل ملموس، ما دفع بعض المفكرين إلى القول بنهاية النظام الدولي الحديث الذي تعتبره الدولة الوطنية وسيادتها. بمفهومها التقليدي المعروف. بؤرته ومحور تركيزه. يُعتبر المفكر الياباني كينيشي أوهمي من أبرز رواد هذا الاتجاه من خلال كتابيه المشهورين: "نهاية الدولة القومية" و"عالم بلا حدود"، بالإضافة إلى المفكر ريتشارد أوبرن في كتابه "نهاية الجغرافيا"، المفكر سيسان سترانج وأندور ماسي صاحب عبارة "سوقنة الدولة" The marketization of States. وكان قد جرى التأكيد على تآكل نفوذ الدولة الوطنية وتراجع سيادتها من قبل العديد من المفكرين البارزين مثل صامويل هنتنغتون الذي يرى أن الحضارة تحل محل الدولة بوصفها الوحدة الأساسية في السياسة العالمية، في حين يعتقد كل من فرانسيس فوكوياما وبن يامين بربار أنّ القوة الاقتصادية العالمية تخلق ثقافة عالمية متجانسة التكوين مما سيجعل من الدولة أمراً زائدا لا ضرورة له، في حين يتجه المفكر روبرت كابلان اتجاهها مغايراً أكثر راديكالية بقوله: "أن التغيرات الديموغرافية والبيئية سوف تؤدي إلى نهاية الدولة الوطنية وبداية الفوضى الشاملة"، وتبدو بذلك ضرورة إعادة النظر في مفهوم السيادة بهدف تقديم تعريف جديد له أو تحديد مضمون معاصر يكون أكثر واقعية وأكثر تناسبا مع السياق التاريخي المعاصر.

تجدر الإشارة هنا إلى بعض آراء الكتاب الداعين إلى صورة جديدة للسيادة مثل السيادة الجزئية "Partial" أو المقيدة "Limited" أو المشتركة "Shared"، في المقابل، هناك من يرفض فكرة إعادة تعريف مفهوم السيادة أو تحديد مضمون معاصر له، ويرى أنه من الأفضل الاعتراف بتجاوز هذا المفهوم والانتقال إلى ما يسمى بمفهوم "الحكم في مرحلة ما بعد السيادة Post Sovereignty governance"، ففي ظل العولمة وآلياتها ومؤسساتها لم تعد السلطة السياسية مطلقة اليد أو صاحبة السلطة المطلقة في ممارسة بعض مظاهر السيادة التقليدية كفرض الضرائب وتحديد سعر الضريبة الجمركية، كما لم تعد مطلقة اليد في استخدام العنف والقوة القهرية في مواجهة مواطنيها. من خلال ما تقدم نطرح التساؤل التالي: كيف تكيف مصطلح السيادة مع مختلف التحولات الدولية الجديدة؟ وهل دولة الرعاية هي آخر نموذج لمفهوم السيادة أم أنها مجرد نموذج مؤقت في انتظار الزوال؟

1. الدولة القومية وفواعل السياسة العالمية: "نحو تحديات جديدة"

لأنّ الدولة تعدّ المحور الأساسي للعولمة، حيث مضمون هذه المرجعية يؤكد أنّ الدولة القومية لم تنته ولم يتم تجاوزها وإنما لا تزال تعدّ متغيراً أساسياً لفهم ما يحدث في العالم الراهن، تتفاعل مع التحولات المختلفة بسبب العولمة

ومن الصعب الاستغناء عنها، بيد أن هناك إعادة نظر في كثير من مكوناتها من قبيل الحدود، السيادة والأمن القومي، بالتالي تبقى الدولة قائمة ككيان مستقل لكن كمحتوى وكوظيفة ومسؤوليات، فذلك هو ما يطاله التغيير. مازالت الدول القومية تحتفظ بأسباب التحكم في تحركات الشعب والسلع وذلك لمصلحة الأمن والسلامة العامة، أما فيما يتعلق بالمفاتيح الأساسية الأربعة لحياة الأعمال _ كما يسميها كيني شي أوهمي _ فإن العالم قد وصل إلى نقطة إمكانية استمراره بلا حدود، وتضم هذه المفاتيح الأربعة: الاتصالات، رأس المال، الشركات والمستهلكين¹.

1.1 تناقضات الدولة القومية وإشكالية مستقبلها:

ثار بشأن تكييف مستقبل الدولة القومية واستكشافه سجال واسع النطاق ترتبت عنه عدة مدارس كلها تنحو إلى تقديم أفضل المبررات عن صحة توجهها، بين من يرى بأنها لا تزال مستمرة على وتيرتها، ومن يرى بأنها تتعرض لتحول مهم في طبيعتها لكنها باقية، وبين من يقول بأفولها وانحلالها.

لكن الراسخ هو أن نموذج الدولة القومية لستينيات وسبعينيات القرن الفارط لم يعد قائما فهناك تغيرات حاسمة وقعت جعلت من الضروري معالجة هذه النقطة، وفي مقدمة هذه التغيرات "العولمة" باعتبارها تحولا جذريا للتوازن القائم حول الدول القومية، فعندما اخترقت القوى الاقتصادية الإطار الوطني أدت إلى تطوير ما فوق - سلطة مختلفة عن سلطة الحداثة ومعبرة عن قواعد لعب جديدة.

لقد كانت السلطة عسكرية في مرحلة الحداثة وأصبحت اقتصادية تقوم على السوق مما يعيد النظر في فكرة الدولة لماكس فيبر "علاقة قوة قائمة على وسيلة العنف الشرعي"، حيث أن القوة الاقتصادية لا تتبنى العنف ولا تقوم على العنف، وكما يشرح ذلك أولريش بيك فإن ما فوق قوة أو سلطة رأس المال تتجسد بشكل سلمي عالمي تعددي على عكس سلطة رأس المال المحلي².

العولمة لا تعمل على حل كيان الدولة وتفنيته، لكنها في الوقت ذاته لم تتركه سليما تماما، والتحدي الذي يواجه دارسي العلوم السياسية هو تحديد كيف يغير تنامي المجال الاجتماعي الذي يتجاوز الحدود أنشطة الدولة ودورها في التاريخ المعاصر³.

مفهوم الحدود ومفهوم السيادة هي التي تعرضت بشكل مباشر للتأثير عكس مفهوم الدولة القومية، فقد أسهمت العولمة إلى حد بعيد في جعل النظام الوستفالي يتعرض للمساءلة وبقي جهاز الدولة قائما، وأصبح من بعض الجوانب أوسع وأقوى وأكثر تدخلا في شؤون الحياة الاجتماعية من أي وقت مضى.

لكن بقاء كيان الدولة قائما لم يمنع من أن طبيعتها قد تبدلت بشكل عميق بعدما أفرغت العولمة الحدود من وظيفتها المطلقة وقللت من دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، في ظل تدفق العلاقات التي تتجاوز تلك الحدود

¹ كيني شي أوهمي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟، ترجمة: مركز التعريب والبرجمة، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2006، ص 43.

² Ulrich Beck, "Pouvoir et contre-pouvoir à l'ère de la mondialisation". [viewed on 04/02/2018], in: www.cnam.fr/servlet/com.univ.collaboratif.utils.LectureFichiergw?

³ جون بيليس، وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 46.

على غرار الشبكات المالية والتبادلات الاقتصادية، البث الإعلامي، وهجرة الأشخاص والشبكات الدينية والثقافية واللغوية إلى شبكات المنظمات غير الحكومية¹.

التكيف هي السمة البارزة للدولة في عصر العولمة، وهو ما يضفي على تصرفات الدولة في فترة يطلق عليها جون آرت شولت "ما بعد السيادة" طريقة مختلفة عن فترة النظام الواسطالي، فالدولة تخضع لوظائف تحديد المؤسسات وابتكارها على حد تعبير برتران بادى بقوله: "لم تعد الدولة أكثر حرية، ولا أكثر قوة في هذا التحول الذي يبدو مضطرباً، كذلك الدولة ليست في حالة احتضار ولا تبدل، ولكنها على العكس تُجري تسويات دائمة مع فاعلين آخرين وتعيش في حياتها اليومية فضائل الاعتماد المتبادل ورذائل فساد الضمائر أو المساومات مع عقلانيات لا تنتمي إلى عالمها الخاص... ولكي تتمكن الدولة من أن تنجو بنفسها فإنها تتحالف أيضاً مع العقلانيات المنافسة، وبذلك تشوه مبادئها الخاصة وتوافق صرامة سيادتها مع نزوات المعاملات النفعية كما مع متطلبات تعصب الهوية، هذه المساومة تدحض قيم السيادة الأساسية المتعلقة بالسلطة النهائية والمطلقة"².

إلى جانب ما تفرضه العولمة من تحديات تواجه الدولة من جانب آخر، هناك تناقضات عديدة جذّت سواءً مع العولمة أو سايرت تطورها من قبيل التفاوت والتناقض بين تطور الاقتصاد من جهة، والتطورات السياسية والثقافية من جهة ثانية، ففي الوقت الذي تتجه فيه قوى الاقتصاد لتصبح عالمية وتتجاوز الحدود السياسية والجغرافية لم تتراجع النزاعات القومية والعرقية ولم تضعف السياسات الوطنية (يوغسلافيا، جمهوريات الاتحاد السوفيتي، السودان)، وفي الوقت الذي تفرض فيه العولمة شروطاً اقتصادية واضحة على الدول للاندماج والتكيف لا نلاحظ شروطاً مماثلة وبالقوة نفسها على السياسات الداخلية لبعض الدول أو على مسارات انتقال السلطة فيها، بل ربما حصل العكس في أكثر من دولة في العالم حيث يتمّ دعم السيادة على حساب الديمقراطية أو التعددية السياسية.

يذهب الكثير من المهتمين بمستقبل الدولة القومية إلى القول بأن الأمر لا يتعلق بتجاوز الدولة القومية ولكن في شكل انحلالها، وهذا يعني أننا على عتبة انبعاث الإقطاعيات من جديد، على حد تعبير دوبريه: "حين تزول الدولة ويزول القانون ويزول موظف الدولة تسود ظاهرتان، "الأكليروس" (مصطلح يستخدم لوصف القيادات الدينية الرسمية)، والمافيات على طريقة صقلية، وهذه المرة الذين سيُحيون الإقطاعية بعد الزوال ليس الأسياد من ملاك الأراضي بل أسياد المال وكبار مرتزقة المال في تحالفهم مع الأصوليات"³.

1 طلال عتريس، الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة، في العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، الإمارات العربية: مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000، ص 63.

2 برتران بادى، عالم بلا سيادة: الدول بين المروعة والمسؤولية، ترجمة: لطيف فرج، مكتبة الشروق، بدون سنة النشر، ص 284.

3 السيد يسين، العالمية والعولمة، ط 02، القاهرة: دار نضمة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 142.

لكن هذا الدور المتجدد للدولة أو بالأحرى التكيف الذي أصبح حركيتها خلق لها أدوارا جديدة على العديد من المستويات وخاصة تلك التي تفجرت مع الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، مما جعلها تندمج في سياق حضاري وتاريخي جديد لا يشكّل بناء النظام الجديد فيه بالضرورة قطيعة أو تناقضا معها، بل العكس تماما إنه يستخدمها ويحتاج إلى تعزيزها بشكل أكبر باعتبارها أدواته الرئيسية في بناء مصالح ومؤسسات ومسؤوليات عالمية مشتركة تجمع بين أفراد ينتمون إلى شعوب متعددة وتوحدتهم عبر العالم.

لقد أصبح واقع الدولة القومية واضحا بشكل لا لبس فيه سواءً بمراجعة ما تفرضه عليها السياسة العالمية من قيم وممارسات لم يكن من الممكن تعميمها في إطار نظام الدولة القومية الكلاسيكي أو بمراجعة تفاعلات وطموحات الداخل، ذلك أنّ الفوضى الدولية الراهنة تغذيها بشكل لافت إشكالية الدولة القومية التي تميزت بالحدود التي تحدد كيانها الإقليمي وعملية التفتت التي تصيب في الوقت نفسه عددا متزايدا من الدول القومية تحت تأثير دعوات الانفصال، ومن ناحية أخرى اختراق الحدود التقليدية للدولة القومية وهتافت السيادة الوطنية تحت وطأة تأثيرات شركات دولية النشاط وموجات الكونية المتصاعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية، وكلها عوامل بقدر ما تؤثر فيها الدولة القومية بقدر ما تزيد من وتيرة المنافسة والإصلاح والتحدي.

2.1. الفواعل الجدد في العلاقات الدولية: "تغير قواعد اللعبة"

أدت مجموعة من التطورات المادية إلى تقليص مدى سيادة الدولة، وأصبحت الدولة العصرية عاجزة وحدها عن السيطرة على ظواهر جديدة من قبيل الشركات العالمية والاستشعار عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية ومشكلات البيئة العالمية والتجارة العالمية بالأسهم والسندات، فالرهان كبير بحيث لا يمكن احتجاز أي من هذه الظواهر في نطاق مجال أرضي محدود تسعى دولة ما إلى ممارسة سلطة قانونية حصرية فوقه، كما لا يمكن إيقاف عمليات إرسال المعلومات الحاسوبية وآثار الأخطار وتسرب المواد النووية المشعة والاتصالات الهاتفية عند نقاط التفتيش الحدودية، وقد شبت وسائل الإعلام العالمية عن طوق هيمنة الدولة على اللغة المستعملة واتجاهات التربية¹.

يرى روزنو أنّ الدولة الوطنية هيمنت على المشهد العالمي واحتكرته، وقد بدأ الآن عصر ما بعد السياسة الدولية الذي يجب فيه على ممثلي الدولة الوطنية أن يقتسموا المشهد والقوة الشاملين مع المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك مع الحركات الاجتماعية والسياسية عبر الحدود، وقد بلغ عدد المنظمات العالمية ومنها المنظمات غير الحكومية حدا كبيرا من التنظيم لا مثيل له².

¹ جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 44.

² أولريش بيك، ماهي العولمة؟، ترجمة: أبو العيد دودو، ط 1، كولونيا: منشورات الجمل، 1999، ص 58.

لقد أصبحت الدولة شريكا إلى جانب فاعلين آخرين في سيادتها على شؤونها الداخلية، كما تراجعت أهمية الحدود والسيطرة على الأرض التي شكّلت جوهر السيادة والأمن التقليديين، وإذا أردنا أن نلقي نظرة على مفهوم الفواعل وطبيعتها فإنه يجدر التطرق لتصنيفها، إذ تُصنّف الفواعل من دون الدول إلى ثلاث أنواع:

- فواعل فوق الدولة: ويقصد بها الفواعل التي تأخذ صفة الهيئة الجامعة لعدد من الدول، وتتضمن المنظمات والتجمعات الدولية.

- فواعل تحت الدولة: وهي فواعل غير حكومية تعمل داخل نطاق الدولة التي تنتمي إليها وليست عابرة للحدود، وتؤثر في اتخاذ القرار الدولي وصناعته وقد تُسهم في التفاعل الخارجي للدول، ومن الأمثلة عنها الأحزاب والميليشيات، الطوائف والقبائل، العصابات، الشركات والجمعيات ووسائل الإعلام إلى آخره... إلخ.

- فواعل عابرة للدول: هي جماعات وأطراف غير حكومية - قد تكون من ضمن المشار إليها في الصنف الثاني - لكنها تتصل وتؤثر في هيئات أخرى من ذات نوعها وتتأثر بها تحت دولة وعابرة للدولة أو مع دولة أو فوق دولة منظمات وهيئات، وهو اتصال قد يأخذ طابع الندية والشرابة والتعاون العلني والرسومي، أو التبعية والتأثر والتأثير والطابع غير الرسمي وربما السري.

في سياق دراسة أثر الفواعل ونفوذها تقترح النظرية النقدية الحديثة تفسيرات للسياسة العالمية في مرحلة الحداثة الثانية كما يسميها أولريش بيك، وتقدم هذه النظرية مفهوما جديدا يدور حول فكرة "ما فوق اللعب *Méta-jeu*"، وهي فكرة لها منطلق في تغيير القواعد على مستوى علاقات السلطة بين المؤسسات والتنظيمات المختلفة، هذه العلاقات تتغير وتتحول. يضع مبدأ "ما فوق اللعب" في السياسة العالمية في الواقع ثلاث أصناف أو ثلاث أنواع من اللاعبين؛ أولها، لاعبي أو صانعي الاقتصاد العالمي، ثانيها، صانعي المجتمع المدني، وثالثها، الدول الأمم التي كانت تشكل الحداثة الأولى، بل تحتكر هذا المفهوم لوحدها بشكل مطلق.

بالنسبة للفواعل للاقتصادية لصانعي الاقتصاد العالمي سواء مؤسسات أو شبكات مالية قد ندمج فيها الجماعات الإرهابية والتي لا تخضع لتنظيم "هيراركي *Hierarchy*"¹ واضح أو لفضاء محدد، هذه الفواعل تخلق الثروات وتشكل التراكمات على مستوى الاستهلاك العالمي لتصبح سلطة مضادة، مصدر هذه السلطة هو المستهلك العالمي في حد ذاته الذي يستطيع معاقبة منتج ما والتأثير في الاقتصاد العالمي، لأن لا أحد يستطيع إجبار المستهلك على التعامل إيجابيا أو قسريا مع منتج ما.

¹ لمعلومات أكثر حول المصطلح أنظر: مارتن غريفيثس، وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث،

دبي/ الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 345-346.

بالنسبة للمجتمعات المدنية أو المجتمع المدني العالمي الذي يربط علاقته بالدولة ليكون أداة لنوع من "الكوسموبوليتانية"¹ الدولية، فهي تفسر أيضا كيف أن المجتمع الدولي يكسب شرعيته من أخلاقيته، بينما بالنسبة للدولة فإن هدف الرأسمال العالمي هو توظيف الدولة لصالحه من منظور نيوليبرالي، ففي مرحلة الحداثة كانت المؤسسات الدولية تأخذ شرعيتها من الدولة القومية، وفي مرحلة ما بعد الحداثة تعددت مصادر الشرعية وأصبحت مصادر مستقلة تستمد وجودها من عناصر كحقوق الإنسان.

إن هامش المناورة في العلاقة بين قوى ما فوق اللعب يصبح إشكالية من حيث تنظيم هذه الوحدات الثلاث بالنظر إلى متغير العولمة، والذي يضغط بقوة خاصة على الدولة القومية كمرکز سلطوي سيادي أسس للظاهرة الديمقراطية الحديثة وللتحليل السياسي العلمي، في هذا الإطار تعبّر الدولة من منظور سوسيولوجي عن "الوطنية المنهجية" من خلال عناصر الثقافة والاتصال والقيم، في الاتجاه المعاكس نجد "العالمية المنهجية" التي ترفض أي انغلاق على الذات وعلى الثقافة المحلية، وتدعو إلى تعدد أنماط الثقافات وإلى ديناميكية ما فوق وطنية في توزيع القيم والسلطات.²

أمام هذه التحديات تتشكل رهانات حقيقية حول الأدوار الجديدة للدولة والتي أصبحت تعطي شرعية للعولمة بتناقضاتها الفكرية والاجتماعية كأمر واقع، من هذا السياق تحدد النظرية النقدية أهدافا معينة كانتقد المعايير الوطنية، اقترح استراتيجيات عالمية وإعادة الاعتبار لمفهوم "العالمية"، هذه الأخيرة التي تعتبر فكرة أقدم وأهم من القومية، فالعالمي هو مواطن العالم ومواطن البلد في نفس الوقت، والعالمية متجذرة في العلاقات الدولية، وقد كانت أخطاء الوطنية المنهجية بناءً نظريا للفكر النقدي الجديد بالتالي لما بعد الحداثة، حيث دعت النقدية الجديدة إلى علم اجتماع محلي كما دعت إلى حدود مرنة متعددة وليس إلى حدود ثابتة جامدة على المستوى الثقافي، الاقتصادي والسياسي.

3.1. الهوية العالمية والحديث عن الجودة:

يعتقد جون زيغلر بأننا نتجه حاليا نحو اللاقطبية، فالعالم في هندسته الحالية لا يمثل تعددية قطبية ولا أحادية قطبية ولا ثنائية قطبية بل حالة من عدم القطبية، فالمرحلة الوحيدة التي عاش فيها العالم نوعا من القطبية الازدواجية دامت 42 سنة فقط، وبعد 1989 كنّا نتجه نحو القرن الأمريكي، لكن بعد مدة اكتشفنا أن الإمبراطورية الأمريكية ليس لها تأثير كبير، فأمريكا اليوم لا تهيمن لوحدها على العلاقات الدولية بل هناك قوى جديدة خارج الدائرة المركزية الغربية في ظل تفاعل دور الصين والهند والبرازيل ولاعبين آخرين يمثلون بواذر أمر جديد يمكن أن يكون نظاما، لكن في غياب آليات واضحة يبقى النظام القديم لما بعد الحرب العالمية الثانية مؤسساتيا وفكريا هو المسيطر، مما يخلق حالة غريبة في توزيع القيم والقوى في العالم القديم - الجديد الذي لا هوية له.³

¹ بمعنى تراتبية السلطة.

² Ulrich Beck, op.cit.

³ Jean Ziegler, "Anarchie Mondiale", Le monde diplomatique fr, (2009), [Viewed on: 24/10/2018], in: <http://www.mondediplomatique.com>

من زاوية فكرية أخرى، يرى مهدي موزافاري بأنه ليس هناك تغيير حقيقي في النظام الدولي رغم تأثيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فأى نظام لا يتغير إلا إذا غير فاعله الأساسي من طبيعته، فالثنائية القطبية لم تنته على الأقل في البعد العسكري، فبعد سنوات على سقوط جدار برلين ما زالت التوازنات الاستراتيجية في المجال النووي بين الولايات المتحدة وروسيا موجودة، فما الذي تغير إذا¹؟

ما تغير هو هوية العالم أو تحديدا هوية النظام في حد ذاته، وبالأخص الحديث يعني الهوية وليس الهياكل التي تبقى ثابتة، فنحن الآن نعيش في فوضى مزدوجة مختلطة، دول ديمقراطية تعمل مع دول غير ديمقراطية، وفي هذا النظام الفوضوي هناك أسلوبان لتصنيف الدول: الأسلوب الأول يقوم على أسلوب القوة، والأسلوب الثاني يقوم على عنصر الجودة. بالنسبة للواقعية والنيو-واقعية يتم تصنيف الدول وفق معيار القوة المادية، في حين يرى منظور الجودة أن هناك قوة متحضرة وقوة غير متحضرة حسب معايير أخلاقية ترى بوجود صواريخ ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية، وفي هذا الإطار يمثل الاتحاد السوفيتي سابقا والصين ثقافة سلبية بالنسبة للغرب لأنها تقوم على الشيوعية، وهذه الثقافة السلبية تمنع التعاون بين هذه الدول الشيوعية نفسها وبينها وبين الغرب.

عندما نركز على الجودة يقسم جون راولز الدول أو الشعوب حسب منظوره وفق درجة إدماج الثقافة الليبرالية، وبناءً عليه يصنف الشعوب إلى شعوب حرة وشعوب غير حرة، ثم الدول الخارجة عن القانون والمجتمعات التي تعيش في شروط صعبة، فالسلام ممكن بين الشعوب الأولى الحرة وغير الحرة بناءً على معطيات ثقافية معنوية تسمى هوية ثقافية بدل القوة المادية.

تبعاً لهذا، العالم المقسم بين متحضرين ونصف متحضرين وبرايرة أو متوحشين فهوية الفاعل هي التي تحدد هوية النسق، والتحول الذي شهده العالم بعد الحرب الباردة يعود لتحول هوية روسيا وليس لتفكك الاتحاد السوفياتي، وإذا كانت هوية العالم، النسق ووحدات النظام قد تغيرت فإن علة هذا التغيير مردها الجودة.

لقد تبنت مؤسسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي خطاباً جديداً حول التنمية المستدامة، وهو خطاب مركّز تأثيره الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارهما عنصران محوريان في إطار الحكم الراشد والأنظمة الجديدة لمكافحة الفقر من خلال تدعيم الديمقراطية التشاركية، فاقتصاديات التنمية عرفت طيلة التسعينيات تطورا ملحوظا يتجه نحو دمج أكبر المؤسسات من خلال مبدأ المشاركة، هذه المقاربة تهدف لاستيعاب الفقراء في نمط "دمقرطة" فعالة أكثر تنظيماً

¹ Mozaffari Mehdi, "Pour un standard global de civilisation: le triangle 'éthique, droit et politique'", Afri, Vol 2, 2001, [Viewed on: 22/09/2018], <http://www.afri-ct.org/Pour-un-standard-global-de-civilisation>

وشفافية تضمن محاربة الفساد وجودة الحكم، والتطور القائم على أنّ السوق لوحدها قادرة على خلق الثروة أصبح عاجزا في ظل دور المؤسسات والأفراد وتدخل متغير الحريات في التنمية¹.

هناك علاقة بين العولمة ونسق الدول، فإذا كانت العولمة عبارة عن عملية هيكلية فإن الدول مرتبطة بمدى قدرتها على التأثير في مسار العملية، فهناك اتجاه من عالم حضارات متعددة إلى حضارة شاملة جعلت الباحثين يصفون مرحلة العلاقات الدولية الراهنة بالمرحلة الانتقالية، ويعبر عنها ريتشارد فالك باللحظة التاريخية الحاسمة التي ترتبط فيها الأفكار والمعايير والقيم ذات الطابع العام، ويعبر عنها زكي العايدي بالوقت العالمي².

قامت الحداثة على الفصل بين مختلف جوانب الحياة والمؤسسات، بين العام والخاص، بين سلطات النظام، وهو ما انعكس على السياسية الدولية وعلى القانون الدولي، فالتدخلات الإنسانية في الصومال وهايتي ومتغيرات أخرى كالمنظمة العالمية للتجارة والاحتجاجات الدولية في العالم ضد العولمة يمثل عناصر تحليل لمرحلة جديدة من الفوضى في النظام الدولي المتحول دائما والباحث عن معايير شاملة للحضارة.

ينتهي موزافاري إلى القول بأنه عندما تلتقي الأخلاق والقانون والسياسة في نقطة واحدة نعر عنها بالمعيار الشامل للحضارة، وهو تعبير عن قوانين، أنظمة وقيم تشكل نسقا ما، وتميز بين ما هو متحضر وغير متحضر، في هذا المعيار يتحدد سلوك البشرية تجاه البيئة وحقوق الإنسان، وتتحدد قيم الحضارة الأوروبية التي تشكلت عبر التاريخ تراكميا، فهو حسب جيريت وانغ معيار مسيحي أوروبي مركزي واستعماري أيضا.

2. الإطار الحديث للدولة الأمة: من السيادة الشعبية إلى دولة الرعاية

إنّ الانتشار الواسع لنموذج الدولة - الأمة في كل أنحاء العالم دليل واضح على هيمنة المشروع الحداثي السياسي الغربي، وتبدو هذه الهيمنة بوضوح في تبني نموذج الدولة الوطنية منذ القرن 19م خارج أوروبا، وبالأخص في الامبراطورية العثمانية مما أفضى إلى ظهور تركيا الكمالية الحديثة، ثم في اليابان من سنة 1868، بعدها أخذت الحركات التحررية في القرن 20م المفاهيم السياسية للمحتل الأوروبي كنموذج لدولها الفتية، فقامت بذلك أغلب مجتمعات العالم الثالث على محاكاة هذا النموذج الأخير، وبذلك بات النظام العالمي انعكاسا لسيطرة نموذج الدولة - الأمة في العلاقات الدولية، غير أنّ ذلك مرّ على عدة أشكال من السيادة.

¹ Benott Prevost, "Droits, liberté et bonne gouvernance: quelle cohérence?", France: Université Montpellier, [Viewed on: 20/08/2018], in:

<http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-prevost2.pdf>

² Mozaffari Mehdi, op cit.

1.2. من السيادة الشعبية إلى دولة القانون: كان من مميزات تشكل الدولة الحديثة كما سبق ذكره سيادة الحكم الدولي المتقلة من شخص الأمير إلى جسم الشعب، وكذلك التمييز بين الدولة و المجتمع المدني، هذا التمييز الذي كان الخلقة التي نمت منها الحريات الذاتية الموكلة للأفراد¹.

لقد كان لمبدأ السيادة الشعبية المستلهم من نظرية روسو نتائج هامة فيما يخص ممارسة السلطة، فقد كان هذا المبدأ الأساسي الذي قامت عليه مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن، أي الأراضية الخصبة التي نمت وازدهرت فيها الحقوق المدنية الليبرالية. فالدولة الدستورية في أصلها كفكرة هي نظام مراد من طرف الشعب ذاته ويستمد مشروعيتها من حرية إرادته، وبحسب روسو يصبح الشعب مصدر القانون وموضوعه في الوقت ذاته².

صاحب انتقال السيادة من الملك إلى الشعب تفكير عميق في الميكانيزمات الدستورية والإجراءات العملية الضرورية لتحقيق الحرية السياسية³، ويعدّ جون لوك في هذا الإطار من أوائل المفكرين الذين نظّروا ودافعوا عن الحريات الأساسية، وذلك من خلال أعماله التي تندرج في سياق المعارضة الصريحة لنظرية هوبز السياسية وللحكم المطلق بصفة عامة، فهذا الأخير برأيه يزيد من حالة اللاأمن التي يعيشها الإنسان.

إنّ وضع كل حقوقنا بيد "اللويثان" من أجل توفير الحماية ضد الآخرين ليس معقولاً في رأي جون لوك، لأنّ معنى ذلك أن البشر من الجنون أن يعملوا على تفادي الأذى الذي قد تلحقه بهم النمر والثعالب ويعتقدون أنه من الأفضل لهم أن تفرسهم الأسود، معتبرين أنّ في ذلك سلامتهم⁴.

صاحب السيادة مستبد بطبيعته ولذلك يجب الاحتماء منه، ولن يأتي ذلك إلا بإدراجه كطرف في العقد الاجتماعي وإخضاعه للقواعد والقوانين التي يتضمنها هذا العقد، كما لا يكون تنازل الأفراد بالإضافة إلى ذلك إلا على جزء فقط من حقوقهم يضمن لهم إقامة السلطة والانتقال إلى أحسن مستوى للحياة، هكذا يصبح العقد الاجتماعي إجراءً ينظم العلاقة بين الحكومين والسلطة الحاكمة، بهدف المحافظة على الحقوق الطبيعية للإنسان وتمييزها.

إذاً، تلتزم السلطة الحاكمة تجاه الأفراد بتنظيم حياة الجماعة وإقامة العدل وعدم المساس بحقوقهم التي لم يتنازلوا عن جميعها عند دخولهم في العقد، هذا ما يحّد السلطة ويجعلها مقيدة غير مطلقة⁵.

كما ركز لوك على ضرورة الفصل بين السلطات¹ في ممارسة الحكم، وأنه لا يجب الجمع بين السلطتين التنفيذية والسلطة التشريعية في يد واحدة، بل يجب إخضاع الأولى للثانية وتحديد السلطة الثانية بواسطة الحقوق

¹ Jürgen Habermas, **Après l'Etat-nation, une nouvelle constellation politique**, Trad, Rainer Rochlitz, Paris: Edit Fayard, 2000, p.52.

² Jürgen Habermas, **L'intégration républicaine, Essais de théorie politique**, Tard, Rainer Rochlitz, Paris: Edit Fayard, 1998, p.103.

³ Pierre de senarclens, **La mondialisation. Théories, enjeux et débats**, Paris: Edit Armand Colin, 2ème édition, 2001, p.106.

⁴ John Locke, **traité du gouvernement civil**, Trad. Eng, Paris: Librairie Calixte Volland, 1802, pp.159-160.

⁵ إمام عبد الفتاح إمام الطاغية، دراسة فلسفية لصور الاستبداد السياسي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994، ص 222.

الطبيعية، فإذا ما أُهدرت هذه الحقوق من طرف الأمير أو السلطة الحاكمة فإنّ لوك يعترف للرعايا والمحكومين بحق الثورة والعصيان، إنّ هذا الاعتراف هو وسيلة لرد الأمير إلى الصواب والعمل على احترام القانون.

أثرت تحليلات لوك هذه على مونتسكيو (1689 – 1755) الذي تناول في كتابه "روح القوانين" 1748، وفي معرض حديثه عن الدستور الإنجليزي الذي يضمن برأيه الحرية الفردية أكثر من أي دستور آخر، تناول هذه المسألة محاولاً الإجابة عن السؤال التالي: كيف يتم تحديد السلطة؟، وأقرّ مونتسكيو بدوره مبدأ الفصل بين السلطات الذي استلهمه مباشرة وبتغيير طفيف من جون لوك، وقد كان منطلقه مثل هذا الأخير هو حرية المواطن السياسية، والتي كان يقصد بها راحة النفس التي تنشأ عن شعور الفرد بالأمن²، ولكي تتوفر هذه الحرية يجب أن توجد حكومة بحيث لا يخشى مواطن مواطن آخر، ولكن ليس بإمكان أية حكومة تحقيق هذه الحرية، بل فقط تلك التي لا يُساء استعمال السلطة فيها.

ومن المفارقة أن تكون طبيعة الإنسان بالذات توحى بأنه محمول على إساءة استعمال السلطة متى تولاهها أو كُلف بها، ما لم يجد حائلاً يمنع من ذلك، وعليه وجب تحديد السلطة بالسلطة³، فإذا كانت الدولة جهازاً وجب أن يكون له دستور صارم وسليم، والذي من وظائفه تحديد وفصل السلطات الثلاثة بعضها عن بعض، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، فاجتماعها في يد هيئة أو شخص أو حتى الشعب ذاته يؤدي حتماً إلى زوال الحرية. إنّ هذا الفصل هو شرط وجود الحرية، فإذا اتحدت السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية فلن تكون هناك حرية، إذ يخشى أن نفس الحاكم أو نفس مجلس الشيوخ يسن قواعد استبدادية من أجل أن ينفذها استبدادياً، ولن تكون هناك حرية أيضاً إذا كانت سلطة القضاء هي الأخرى غير منفصلة عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، لأنها إذا كانت مرتبطة بالسلطة التشريعية فإن السلطة على حياة المواطنين ستكون اعتباطية، إذ سيكون القاضي مشرعاً أيضاً، وإذا ارتبطت بالسلطة التنفيذية فيمكن أن تكون للقاضي سلطة البطش⁴، ومنه فإن الدور الجديد الذي يُناط بصيغة العقد الاجتماعي ليس فقط تحديد العلاقات بين الأفراد فيما بينهم، بل يجب أن يضبط الشروط السلمية لممارسة الحكم⁵.

ودائماً في سياق الفكر الليبرالي تندرج تحليلات بنجامين كونستان (1776-1830)، الذي أثر في دفاعه عن الحرية السياسية أن ينضوي تحت لواء ما يسميهم "المحدثين"، وأن يقدم مفهوماً جديداً للحرية السياسية يختلف عن ذلك

¹ John Locke, op. cit, p.228.

- يقسم لوك في هذا الكتاب السلطة الواحدة في الدولة على سلطات أربعة: السلطة التشريعية ومهمتها سن القوانين، السلطة التنفيذية ومهمتها تنفيذ القوانين، السلطة الاتحادية ومهمتها المباشرة الشؤون والعلاقات الخارجية، ثم أخيراً السلطة الملكية.

² Montesquieu, *De l'esprit des lois*, t 1, Paris: Garnier Flammarion, 1979, p. 292.

³ Montesquieu, op.cit, p.293.

⁴ إمام عبد الفتاح إمام الطاغية، مرجع سابق، ص 230.

⁵ Montesquieu, op. cit, p.293.

الذي احتل في مجرد مشاركة الأفراد في ممارسة جزء من السلطة، لتعني لديه "مجموع الضمانات الموكلة للأفراد ضد السلطة مهما كان شكلها"¹.

إنّ الحقوق السياسية هي حريات ليست لها دلالة حقيقية إلا إذا تم توجيهها بالحقوق الاجتماعية التي وحدها تشكل جوهر الحرية²، من بين هذه الحقوق يذكر كونستان الحرية الدينية، حرية الرأي، حق الملكية والأمن. يقول كونستان: "إنني قد دافعت منذ أربعين سنة عن المبدأ نفسه: الحرية في كل شيء، في الدين في الأدب، الفلسفة، الصناعة والسياسة، وبالحرية أعني غلبة الفردانية على السلطة التي تريد أن تحكم بالاستبداد"³.

يتصور كونستان سيادة الملك في هذا السياق كهيئة تحكيم بين البرلمان، الحكومة والرأي العام، إنها هيئة وظيفتها استقرار الدولة وحماية الصالح العام، وبهذا وضع أسس تصور جديد لسيادة الدولة بحيث تتجسد في هيئات متعددة وتكون فيها السلطة معدلة بحيث لا تمس الحريات الفردية⁴.

لقد تطورت فكرت إخضاع أجهزة الدولة للدستور مع مرور الوقت خاصة في القرن 19م، أين تم اعتماد مفهوم دولة القانون، أي الدولة التي تخضع للقانون، وقد أخذت هذه النظرية شكلها الأكثر عملية على يد كتاب أمثال فريدريك ستال (1802-1861) الذي يعرف دولة القانون بأنها "تلك التي تعين عن طريق القانون وسائل مباشرة نشاطها وحدود ذلك النشاط، كما تحدد مجالات النشاط الفردي"⁵. وقد وضعها الحقوقي الفرنسي كارل دو مالبرغ في مقابل الدولة البوليسية، هذه الأخيرة التي يحددها في كتابه "النظرية العامة للدولة" بأنها الدولة التي لا ترى مانعا في استعمال كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ضد المواطنين من أجل تحقيق غايتها، وتكون السلطة الإدارية فيها مطلقة الحرية في اتخاذ الاجراءات إزاء الأفراد التي ترى فيها تحقيقا لغايتها"، في حين توصف دولة القانون على العكس من ذلك بأنها دولة تخضع هي ذاتها في علاقاتها مع رعاياها للنظام القانوني الصادر عنها، هذا النظام القانوني الذي يجب أن يحدد قبليا الطرق والوسائل التي يمكن استعمالها للوصول إلى الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، أي أن الدولة هي التي يجب أن تحدد القواعد القانونية التي تضبط ممارسة سلطتها، وهو ما يصطلح عليه في الأدبيات القانونية بـ"التحديد القانوني الذاتي لإدارة الدولة".

إنّ هذا التحديد القانوني للدولة حتى وإن كان لا يتماشى ومفهوم السيادة المطلقة للدولة، إلا أنه يوفر ضمانات كبيرة للرعايا ويحقق العلاقة المثلى بين الدولة والمواطن، وعليه يمكن اعتبار الثورة الفرنسية وما لحقها من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الحدث الأهم الذي مهد للانتقال من نظام الدولة البوليسية ممثلا في الملكيات المطلقة، إلى نظام دولة القانون القائم على أسس جديدة تتقاطع مع الاستبدادية والفردية والتسلطية وكل أنواع الهيمنة اللامشروعة.

¹ Danielle et André Cabanis, **Introduction à l'histoire des idées politiques**, Paris: Edite publisud, 1989, p.310.

² Ibid, p.311.

³ فتحي التريكي ورشيدة التريكي، **فلسفة الحداثة**، بيروت: مركز الانماء القومي، 1992، ص 63.

⁴ Pierre de Senarclens, op. cit, p.7.

⁵ ثروت بدوي، **النظم السياسية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1975، ص 168.

مما سبق نخلص إلى أن دولة القانون تقتضي توفر عناصر وضمانات أساسية، هي:

وجود دستور: يعتبر الدستور الضمانة الأولى من ضمانات خضوع الدولة للقانون، فهو فوق كونه يحدد نظام الحكم في الدولة فإنه يضبط أيضا كل الممارسات التي من حق وواجب السلطة السياسية القائمة القيام بها وأدائها، ويضبط الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المنشودة من طرف الدولة¹.

الفصل بين السلطات: تعين السلطات في الدولة من قبل الدستور، كما يحدد بدوره اختصاص كل منها، ومنه ينبغي احترام هذه الاختصاصات وعدم خروج السلطة عن مجال تخصصها، فإذا تم الفصل بين السلطات تصبح كل سلطة لها القدرة على الوقوف في وجه الأخرى، وهذا ما عبر عنه مونتيسكيو بقوله: "إن السلطة توقف السلطة".

سيادة القانون: وهو يعني التزام السلطة التنفيذية في كل ما تقوم به من إجراءات إدارية بالقواعد القانونية، فلا يجوز للإدارة أن تتخذ قرارا إداريا إلا بما يتماشى والقوانين السارية في الدولة، وهو ما يعني أيضا خضوع السلطة التنفيذية في ممارسة وظائفها للسلطة التشريعية².

الاعتراف بالحقوق الفردية ومراعاتها: إن هدف العقد الاجتماعي كما نظر له هوبز، لوك وروسو في النهاية هو حماية الحقوق الفردية للأفراد وعلى رأسها الحق في الملكية والأمن والحق في التمتع بالحريات الشخصية، وقد تطورت الحقوق في العصر الحديث لتشمل الحقوق الاقتصادية التي تفرض على الدول تحقيق حد أدنى من الحياة الكريمة لجميع المواطنين³. تنظيم رقابة قضائية: لا تكفي الرقابة البرلمانية والإدارية لحماية القواعد المقيدة لنشاط السلطات العامة، بل يجب أن تخضع هذه القواعد للرقابة القضائية فهي وحدها تحقق ضمانا حقيقيا للأفراد، باعتبارها هيئة مستقلة عن الهيئات الحاكمة الأخرى يلجؤون إليها في الحالات التي تستعمل فيها الدولة سلطتها بصورة اعتباطية.

هذا الإطار القانوني الذي يضبط العلاقة بين الفرد والدولة حتم عليها (الدولة) أن تتحدد لتترك مجالا لمجتمع حر وهو ما يتجلى فيما يطلق عليه الفقهاء بالتمييز بين المجال الخاص والمجال العام، إن القانون العمومي يخص بالدرجة الأولى تنظيم وتحديد السلطة العمومية، ومن خلال تحديد هذه السلطة ظهرت فكرة مجتمع منظم ذاتيا، أي أن أفراد المجتمع أحرار لأن علاقاتهم مسيرة بالدرجة الأولى بمبدأي التعاقد والملكية الخاصة، بينما تجد الدولة دورها محدد في مراقبة تجاوزات المجتمع المدني من خلال القوانين العقابية والتنظيم الإداري، وخارج هذا التحديد يعتبر عمل الدولة تدخلا في الحياة المدنية⁴.

هذا، ويؤكد هابرماس أيضا أنه بواسطة دولة القانون استطاعت الدولة- الأمة أن تخلق البنية القاعدية لجهاز إداري منظم، وأن توفر الضمانات الضرورية للفضاء غير المنتمي للدولة وكذا للنشاط الفردي والجماعي، والأهم من

¹ فتحي التريكي ورشيدة التريكي، مرجع سابق، ص 173.

² نفس المرجع، ص 175.

³ فتحي التريكي ورشيدة التريكي، مرجع سابق، ص 177.

⁴ Hugues Rabault, "Etat, Globalisation et théorie de la communication. La fonction de la procédure", **Droit et société**, n°51/52, 2000, pp.23-24.

ذلك بالنسبة له هو أنها مهّدت الطريق من خلال التجانس الثقافي الذي أحدثته إلى مسار ديمقراطية الدولة انطلاقاً من نهاية القرن 18م¹.

2.2. من سيادة القانون إلى الشرعية الديمقراطية.

لا تكتفي الترتيبات الدستورية التي تحدّد من ممارسة القوة العمومية وحدها لفرض النظام وإرساء الحرية السياسية، بل يجب أيضاً إرساء نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب والقوى السياسية، مما يسمح بتوازن السلطات الثلاثة بحيث يصبح للسيادة أكثر من وصي واحد². وهكذا، تتحدد الممارسة السياسية بمعايير وإجراءات قانونية، وتخضع الحكومات لمؤسسات وظيفتها تحديد مجال عمل كل فاعل سياسي واجتماعي.

بهذه الإجراءات تحوّلت الدولة الموصوفة بالديمقراطية في أوروبا أو غيرها من دول العالم إلى دول تتميز بالشرعية في ممارسة الحكم، ففي هذه الدول يعتبر القانون الصادر عن الهيئات الحاكمة شرعياً وذلك لارتباطه الوثيق بمقتضيات نظام السيطرة، أي أنه يأخذ شرعيته من شرعية الهياكل الموكلة بتحديد وتطبيق النظام، وفي هذا الإطار تحتل نظريات السيادة الوطنية أو الشعبية والتمثيل البرلماني مكانة هامة في مسار الشرعة "Processus de légitimation".

تحدّد صلاحية قانون ما بشرعية المصدر المشرّع له الذي يستمد شرعيته من قانون أعلى، وبصعود هذه التراتبية نصل إلى القانون الأساسي الذي يكون في الغالب الدستور الذي يجب أن يكون دائماً مستنداً إلى نفس المرجعية "السيادة الوطنية"³.

إنّ مبدأ السيادة كأساس لكل نص ولكل سلطة يضفي صفة الشرعية على كل ما يصدر عنه (دساتير، قوانين، برلمان، رئيس الجمهورية، نواب... إلخ)، وبهذا تضمن المشاركة السيادة الاستقرار للسلطة، وذلك بدمجها الفرد باعتباره مالكا لجزء من السيادة في النظام القانوني للدولة، وعليه يضع هذا التراضي بين الدولة والفرد السلطة السياسية ليس فقط في مأمّن ضد أشكال عدم الاستقرار الداخلي، بل بعيداً عن كل نقاش يمس شرعية ممارستها السياسية⁴.

إنّ دولة القانون الديمقراطي كفكرة هي نظام مُراد من طرف الشعب ذاته، ويمكن أن تُعتبر فكرة روسو "الشعب مصدر القانون وموضوع له في الوقت ذاته" كأساس للمفهوم الحديث لدولة القانون هذه، إذ بانتقال السيادة من الأمير إلى الشعب تتحول حقوق الرعية إلى حقوق الإنسان والمواطن، وبالتالي يتفرع عن النظام الديمقراطي مبدأ المساواة السياسية⁵، ولهذا يعتبر هابرماس أن مبدأ السيادة الشعبية شرط أساسي لشرعية القانون في الديمقراطية، فهو

¹ Jürgen Habermas, *L'intégration républicaine*, op. cit, p.69.

² Pierre de Senarclens, op. cit, p.7.

³ Jean Philippe Melchior, "Difficile légitimation d'état en perte de vitesse", *Revue agone*, n.22, 1999, p. 82.

⁴ Ibid, p. 82.

⁵ Jürgen Habermas, *L'intégration républicaine*, op. cit, p. 69.

الذي يسمح للمواطنين بحقوق تكفل لهم إمكانية المشاركة المتساوية في بلورة الإدارة العامة التي تكتسي طابع المؤسسة القانونية لتقرير إرادتهم السياسية¹.

كانت الدولة - الأمة الإطار الذي تمت فيه عملية ديمقراطية المجتمعات الغربية، وقد ساهمت في هذه العملية عدة عوامل كان لها الأثر الكبير في هيكلية الحياة السياسية للمجتمعات الأوروبية، لعل من أهمها الحركات المرتبطة بفكرتي القومية والاشتراكية، فقد تحولت مشاركة الشعب في الحياة السياسية إلى ضرورة عندما أرادت القوى الشعبية في ألمانيا وإيطاليا في نهاية القرن 19م تحقيق الوحدة الوطنية، بالتالي كان للضرورة في المساواة المدنية وتوسيع دائرة المواطنة وإرادة تجذير الجمهورية كما في فرنسا مثلاً سنة 1789، دوراً في مفصلة حقوق المواطنين الفاعلين مع إرادة الأمة في ممارسة سيادتها.

غير أن الفكرة القومية وما كان لها من نتائج اجتماعية وسياسية لم تكن إلا خطوة أولى في تحقيق المسار الديمقراطي، ذلك أنها ظلت حبيسة التصور الليبرالي للمشاركة السياسية، وإذا كان هذا التصور الليبرالي قد هباً الشروط الضرورية لقيام دولة - أمة تسيطر عليها أقليات سياسية تتمتع بامتياز الثروة والنبالة، فإن تناقضات هذا التصور بحسب هابرماس قد بدأت تظهر عندما وجد نفسه يدعي الكونية "L'universalisme"، في حين أنه لا يعبر في واقع الأمر إلا عن جزء نخبوي من المجتمع (هو الذكر البالغ المالك المتنور)، ويُقصي في الوقت ذاته باقي طبقات الشعب الأخرى بالخصوص العاطلين منهم عن العمل، المرأة، الأطفال الصغار والغرباء².

كان جون لوك من الأوائل الذين نظروا لهذا النموذج السياسي الإقصائي، وقد تبعه في ذلك القانوني الفرنسي سياس، الذي بعد أن حوّل الشعب إلى أمة وضع حدوداً فاصلة بين المواطنين الفاعلين والمواطنين السلبين أو غير الفاعلين، على اعتبار أن المواطن الفاعل - أي البورجوازي الذكر البالغ - هو الذي بإمكانه أن يساهم في الحكم السياسي، أما باقي الشعب فهو موضوع للقانون يتمتع بالحقوق المدنية، ولكن لا يمكنه أن يتمتع بالحقوق السياسية³.

ولم يبدأ النقاش السياسي الفعلي حول هذا التصور الليبرالي الإقصائي الذي كان يدافع عنه أغلب الفلاسفة وعلى رأسهم الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط⁴ إلا منذ القرن 19م، حيث حمل الشعب على عاتقه مهمة القيام بثورة سياسية مزدوجة، طالب من خلالها أولاً بتطبيق نظام الاقتراع العام، فقد كان هذا الإجراء خلال القرن التاسع عشر العلامة المميزة للديمقراطية الدول⁵، وقد كان لهذه الثورة نتائجها المتوخاة بحيث شُرع في تطبيقه فعلياً في فرنسا مثلاً سنة 1848، أما في ألمانيا فلم يطبق إلا في سنة 1871 قبل أن يعمّ هذا الإجراء كل دول أوروبا الغربية. من جهة أخرى،

¹ حسن مصدق، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت، النظرية النقدية التواصلية، بيروت: المركز الثقافي العربي، سنة 2005، ص 191.

² في فرنسا مثلاً لم يكن عدد المواطنين الفاعلين يتجاوز السدس، أي أربعة ملايين من أصل أربعة وعشرون مليون مواطن، أنظر:

Marcel Prélôt, **Institutions politiques et droit constitutionnel**, Paris: Edit Dalloz, 4ème Édition, 1969, p. 31.

³ Benoit Frydman, **Habermas et La société civil contemporaine**, Bruxelles: Bruylant, 2004, p. 130.

⁴ Ibid, p. 133.

⁵ Marcel Prélôt, op, cit, p. 55.

طالب بضرورة إعادة النظر في العلاقة خاص- عام¹، من أجل تدخل الدولة بصورة فعلية وإيجابية أكثر في مجال العلاقات الاقتصادية والاجتماعية (الواقعية) تجعل المسار الديمقراطي يواجه باستمرار أزمات شرعنة متجددة، إذ كيف تضمن دولة القانون الديمقراطي المساواة القانونية بين الأفراد وتحقق مبدأ تكافؤ الفرص في ظل نظام رأسمالي لا يعترف إلا بمنطقه الخاص؟، أي بمنطق السوق القائم على الحرية الفردية، التنافس والتفاوت².

يؤكد نوربرتو بوبيو أن الحاجة إلى ربط مقولة المساواة (الديمقراطية) بمقولة الحرية (الرأسمالية) قد ولدت مبدأين ملازمين لدولة القانون الديمقراطي، يتعلق الأمر بالمساواة أمام القانون والمساواة في الحقوق، وبذلك يضمن الاقتراع العام - حسب رأيه - "باعتباره تعبيراً عن إرادة الشعب" حماية الحقوق الأساسية التي تعتبر أساساً للدولة الليبرالية، كما أن حماية هذه الحقوق ضرورية للسير الحسن للمسار الديمقراطي، وهو ما يبين درجة التكامل الذي حققته الرأسمالية والديمقراطية داخل أنموذج الدولة الليبرالية³.

رغم ذلك، لم تستطع هذه العلاقة أن تتفادى تطوراً صراعياً داخل الدولة الليبرالية بين هذين النظامين، فقد سادت في فترات مقولة المساواة كما حدث في دولة الرعاية، بينما سيطرت مقولة الحرية في فترات أخرى من هذا التطور مثلما هو الحال في زمن العولمة الاقتصادية⁴.

إن محاولة إيجاد حل لهذه المفارقة هيأ لقيام نظام ديمقراطي اجتماعي تجسّد في شكل الدول الراعية أو الدولة الاجتماعية التي ظهرت وازدهرت خلال القرن 20 م باعتباره آلية جديدة لضمان شرعية الدولة - الأمة، وكنموذج سياسي اقتصادي بديل يحاول التوفيق بين نمط الإنتاج الرأسمالي القائم على الحرية والتنافس، والمثل الأعلى الاشتراكي في المساواة وفي "الحياة السليمة المعادلة لكرامة الذات الإنسانية"⁵.

3.2 دولة الرعاية: الإطار الحديث للدولة - الأمة.

تشكل دولة الرعاية أو دولة العناية "L'Etat-providence"، أو كما سمّاها هارماس "الدولة الاجتماعية L'Etat social" نقطة تحوّل هامة في نمط تسيير ومراقبة الحركة الاجتماعية، التي فرضت من خلال قطيعتها⁶ مع النظام الليبرالي الذي كان يتمفصل حول نظام الحقوق المدنية وحماية الحرية كعقلانية سياسية جديدة بإدخال مفهوم الحقوق الاجتماعية، التي تقرّر أن شروط الحياة السعيدة لا تقل أهمية في المجتمعات عن المثل الأعلى للحرية الذي ما فتئت تنشده

¹ Benoit Frydaman, op, cit, p. 133.

² Jürgen Habermas, *Après l'état-nation*, op.cit, p. 53.

³ Norberto Bobbio, *Libéralisme et démocratie*, (Paris: Edit du cerf, 1996), p. 47.

⁴ Ibid, p. 47.

⁵ مطاع صفدي، ماذا يعني أن نفكر اليوم؟، فلسفة الحداثة السياسية، نقد استراتيجيات الحضارة، (بيروت: مركز الانماء القوم، سنة 2002)، ص 331.

⁶ لم تكن قطيعة بالمعنى الحقيقي للكلمة بقدر ما كانت تسوية "compromis" تنازلت بموجبها الدولة الليبرالية تدريجياً عن بعض مبادئها المؤسسة لتتحول هي ذاتها إلى دولة اجتماعية أو دولة رعاية، ولم يكن ذلك ممكناً إلا بالاتفاق بين البورجوازية وقوى العمل، ومنه التسمية المشهورة "التسوية التاريخية" "compromis historique".

الليبرالية. يقول هابرماس في هذا الصدد: "تحدد جدلية المساواة القانونية واللامساواة الواقعية مهمة الدولة الاجتماعية التي تتمثل في شروط حياة اجتماعية، تكنولوجية وإيكولوجية، تسمح للجميع ضمن شروط تكافؤ الفرص مع التمتع بالحقوق المدنية الموزعة بالتساوي"¹.

يرجع الكثير من الباحثين نشأة الدولة الاجتماعية إلى النصف الثاني من القرن 19م، ويمكن أن نفسر ذلك بعوامل عديدة من أهمها إرسال البرامج الحمائية للدولة في المجال الاجتماعي، ونقصد بها بالتحديد الإجراءات التأمينية ضد المرض والبطالة والشيخوخة التي عمل على وضعها كل من المستشار الألماني أوتو فون بسمارك في سنوات 1880م، ورئيس الوزراء البريطاني ويليام بيغريدج في سنوات 1942. لقد سعى بيسمارك خوفاً من شبح الثورة الاجتماعية إلى التخفيف من المظالم الأكثر قسوة للرأسمالية، لذلك اعتمد الرايشتاغ (نسبة إلى الريخستاغ الذي يعد مبنى البرلمان السابق في الرايخ الألماني تحت تأثيره المباشر خلال الفترة الممتدة بين سنوات 1884-1887) تشريعات توفر بشكل أولي تأمينات ضد حوادث العمل والمرض والشيخوخة والإعاقة².

تبعته هذه المرحلة الأولى التي قام بها بيسمارك فترة أكثر شمولية في مسار هذه العملية في بريطانيا على وجه الخصوص، ولم يكن هذا التحرك في السياسة البريطانية هذه المرة خوفاً من الثورة، ولكن نتيجة للتعنت الواعية التي قامت بها منظمات اجتماعية ونقابات عمالية كانت قد أصبحت تتمتع بنفوذ كبير وبصوت مسموع في الأوساط الحاكمة، فكانت البداية في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى عندما صدرت تشريعات للتأمين ضد المرض، ثم التأمين ضد البطالة وكان قد سبق ذلك صدور قانون بشأن نظام المعاشات التعاقدية للشيخوخة³، وفي الولايات المتحدة الأمريكية شملت الإصلاحات التي قام بها الرئيس فرنكلين روزفلت المجال الاقتصادي خاصة بعد النقد الذي تعرض له النظام الرأسمالي من جراء الأزمة الاقتصادية، كان روزفلت يدافع عن الملكية الخاصة والحرية في الممارسة الاقتصادية، لكنه كان أيضاً يؤكد بشدة على أن تدخل الدولة وحده قادر على تصحيح القوانين الطبيعية بهدف ضمان الصالح العام للجميع⁴.

غير أن قيام الدولة الاجتماعية الفعلي وازدهارها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة السياسية لم يتم إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بل إنها كانت من النتائج الحتمية لهذه الحرب، فقد فرضت إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي ضرورة تدخل الدولة، ولذلك كان للدولة دور فعال في المجتمعات الغربية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ذلك أنه لم يكن من السهل استتباب نموذج الدولة-الأمة إلا بتحقيق دولة الرعاية⁵.

¹ Jürgen Habermas, *Après l'état-nation*, op.cit, p. 53.

² جون كينيت جالبرايت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة: أحمد فؤاد بلع، مراجعة: إسماعيل صبري عبد الله، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000، ص 228.

³ نفس المرجع، ص 228.

⁴ Francois Chatelet, Olivier Duhamel, Evelyne Pisier, *Histoire des idées politiques*, Paris: presses universitaires de France, 2ème édition, 1989, p. 148.

⁵ مطاع صفدي، مرجع سابق، ص 337.

لقد أُريد لها أن تكون أداة تنظيم وسيطرة لحركية الممارسة الاقتصادية الرأسمالية، كما أنيط بها محو التفاوت وتفادي الأخطار والفوضى الناتجة عن منطق السوق، لذلك يمكن اعتبارها البديل الذي حلّ محلّ الأشكال القديمة (الطبقة، الكنيسة، الاسرة... وغيرها) للاندماج والتكامل الاجتماعيين التي أصبحت عاجزة عن القيام بوظائفها الحماية على المستوى الاجتماعي خاصة في عالم لا يتوقف عن التغيير يوما بعد يوم، عالم يتجه دائما نحو اللااستقرار جرّاء التطورات الصناعية المتسارعة والأزمات الاقتصادية المتكررة، هذا فضلا عمّا خلفته الحرب من نتائج كارثية على الدول الأوروبية خاصة، والعالم بصفة عامة. يقول الباحث الفرنسي بيير روزانفالون: "لم تساهم دولة الرعاية فقط في ضمان خدمات اجتماعية وتقليص مخاطر المجتمع الصناعي، بل عملت أيضا على تحقيق نوع من الاندماج في مجتمعات تتميز بالفتوية والانقسام"¹، وفي نفس السياق يؤكد هابرماس أنه "كان يجب انتظار نهاية كوارث الحرب العالمية الثانية واستنفاد طاقة النزعة القومية لكي تتمكن دولة الرعاية من تهدئة التعارض الطبقي، وأن تغيّر الوضع الداخلي للمجتمعات المتطورة"².

توسع مجال عمل الدولة وفق هذا النموذج كثيرا، ومع هذا التوسع أصبح همها الأول العمل على إحلال مبدأ العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة بين الأفراد، وفي النتيجة تقليص الهوة بين الفقراء والأغنياء والقضاء على الصراعات الناجمة عن الانقسام الطبقي، وكذا فرض مجموعة من الإجراءات الحماية مثل إنشاء النقابات العمالية وابتكار نظام من الحقوق الاجتماعية لحماية العمال مثل الحق في العطل، التعويض عن الأمراض المهنية وحوادث العمل، ضمان أجر أدنى للبطالة، الحق في التقاعد وغيرها من الحقوق الأخرى³.

أصبحت دولة الرعاية تبعا لهذا تشكل ضمانا للروابط الاجتماعية من خلال حضورها ورعايتها لجميع تفاعلات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وبهذا انتقلت الديمقراطية إلى مرحلة جديدة تتميز "بالدولة Etatisation"، بمعنى دولة المفاهيم الأساسية للديمقراطية مثل: المواطنة والتعددية الحزبية، وأصبحت هذه المفاهيم مرهونة بقدرة الأفراد على المشاركة على قدم المساواة في الشؤون العامة وبمستوى امتلاكهم لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. إن تدخل الدولة الاجتماعية القائم على الحقوق الأساسية ذاتها، يوسع "التشريع الذاتي الديمقراطي L'auto législation démocratique"، الذي هو امتياز لمواطني الدولة - الأمة، وذلك بإدخال التنظيم الذاتي الديمقراطي للمجتمع المعتبر كدولة - أمة"⁴.

1 Pierre Rosanvallon, **La nouvelle question sociale. Repenser l'Etat providence**, Paris : Edite seuil, 1995, p. 69.

2 Jürgen Habermas, **La paix perpétuelle, Le bicentenaire d'une idée kantienne**, Trad Rainer Rochlitz, Paris: Les éditions du cerf, 1996, p. 34

3 Jean Louis Laville, "De la genèse a la crise de l'Etat providence", **Lien social et politique**, n° 33, Printemps, 1995, p. 158.

4 Jürgen Habermas, **Après l'état-nation**, op, cit, p. 53.

بهذا، ضاعفت المجتمعات الغربية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية من نزاعاتها الفردانية، وهي نزاعات تجد تعبيرها في الحاجة إلى الأمن والمساواة والرفاهية المادية، ولنفس السبب أيضا، أصبح مطلب الحرية الشخصية المختزل في الاستهلاك يشكل لبّ المشاريع السياسية، كما أصبح الهدف السياسي الرئيسي للحكومات هو الاستجابة أو إرضاء الحاجات المادية للمواطن بتشجيع الاستهلاك العام الذي تحوّل إلى مقياس للنمو والتطور الاقتصادي، وهو ما يفسر تراجع المشاركة السياسية لدى الأفراد واختزال المواطنة في مقولة الاستهلاك¹، وقد عرفت هذه الفترة انتشار النظرية الاقتصادية الكينزية التي سمحت بإجراء تعديل في نمط الممارسة الرأسمالية.

إنّ القطيعة التي قادت إلى إعادة تفعيل دور الدولة على المستوى الاجتماعي لا تعني إعادة نظر راديكالية في النظريات الكلاسيكية والنيو-كلاسيكية، ولا في نمط الانتاج الرأسمالي القائم في تلك الفترة على مفهوم السوق، ولم يكن هدف التعديل الذي اقترحه جون ماينارد كينز هو القضاء على الهيمنة الرأسمالية في الجانب الاقتصادي، بل العمل فقط على سدّ الثغرات الحاصلة فيه جرّاء بُعده وعدم اهتمامه بالجانب الاجتماعي، وهكذا تشير التحولات التي طرأت على جهاز الدولة في رعايتها للجوانب الاجتماعية وضمان الصالح العام إلى أن العلاقات الاجتماعية التي كانت خاضعة في تنظيمها للسوق غير عادلة ولا تحقق الوفاق الاجتماعي، ولذلك يجب إعادة النظر في العلاقة بين الفضاء الاقتصادي والفضاء الاجتماعي، رغم ذلك يرى هابرماس بأنه لا يجب بأي حال الخلط بين الدولة الاجتماعية وبين أي شكل من أشكال الاشتراكية التي تضع قتل العقلانية الاقتصادية والقضاء على الممارسة الحرة للسوق كهدف لها، فمن وظائف الدولة بالنسبة إليه ضمان الاستقرار ونمو النظام الاقتصادي، لذلك يمكن وصفها في هذا الإطار بالسلبية، من حيث أنها لا تعمل على تحقيق أهداف عملية وإنماء توجيه عملها بطريقة تقضي على الخلط الوظيفي وتنفادي الأخطار التي من شأنها أن تهدد النظام².

تنزع الاجراءات الاقتصادية الكينزية التي اعتمدها الدولة الاجتماعية إذاً إلى أن تكون حلا وسطا بين الرأسمالية المحافظة والشيوعية الثورية، وهذا ما جعل مطاع صفدي يقرر "أن دولة العناية التي تنيط بمفهومها وجاهزيتها إدارة المواطنة في المدينة الراهنة، استطاعت أن تنقذ مجتمعاتها من المد الشيوعي خلال الستينيات من القرن الماضي، عندما قامت بابتكار نظام من الحقوق الاجتماعية يتمفصل مع إكراهات الواقع الاقتصادي للرأسمالية، ولا يضطر إلى تعليق الحقوق السياسية وحقوق الشخص الإنساني في الاعتقاد والتعبير والعمل والتملك"³، وذلك من خلال ما تقترحه من حلول كلية للمشاكل العالقة في المجتمعات الرأسمالية، وكذا من خلال العمل على تحقيق نوع من الاجماع بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين.

¹ Benoit Frydman, op.cit, p. 135.

² Jürgen Habermas, **La technique et la science comme « idéologie »**, Trad Jean René, Paris: Edite Gallimard, 1973, p. 40.

³ مطاع صفدي، مرجع سابق، ص 333.

في الأخير نقول إنه بقدر ما كانت هذه التحولات مكلفة وممتدة في الزمان بقدر ما منحت مصداقية ورواجا لهذا الشكل السياسي الذي يضمن في نفس الوقت الحرية والمساواة والعدالة، ما هيا لانتشاره الواسع في جميع أرجاء المعمورة كنمط تنظيم مطلق. وإذا كان بإمكاننا أن نطلق صفة العولمة على مسار انتشار نموذج الدولة-الأمة خلال الثلاثة قرون الأخيرة من فضاءه الأوروبي الأصلي إلى بقية أرجاء العالم متحولا بذلك إلى الشكل السياسي الأكثر عالمية وفي نفس الوقت الأمثل لتنظيم حياة الناس في الجماعة، فإنه من المفارقة أيضا الاعتراف بأن واقع التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية الحاصلة اليوم تحت ما يصطلح عليه بظاهرة العولمة هو الذي كان أيضا وراء الانحسار والانسداد الذي يعاني منه مفهوم الدولة-الأمة في الوقت الحالي، فهل سيؤدي هذا الانسداد الذي تعانيه الدولة الوطنية جراء ظاهرة العولمة فعلا إلى زوال هذا الشكل السياسي؟

4.2: الدولة-الأمة: بين الأفول وإعادة النظر

إنّ هذه الفكرة تفرض علينا الإطلاع أكثر على مسألة طبيعة ودور الدولة-الأمة في ظل العولمة وهذا ما يدفنا إلى طرح السؤال التالي: هل تمس العولمة حقيقة الدولة-الأمة؟

يؤكد الكثير من الباحثين على أن المستهدف الأول من العولمة هي الدولة-الأمة التي تجدد نفسها في هذا السياق الجديد مجردة من دورها الفعال الذي كانت تقوم به حتى الآن في النظام الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والهوياتي، وتلعب الشركات المتعددة الجنسية في هذا الإطار دورا بارزا في تحديد الوظائف الجديدة التي تناط بالدولة-الأمة وذلك تجاوبا مع منطقتها وتوجهاتها، بالتالي أصبح دور الدولة-الأمة يقتصر في أفق العولمة على الدفاع عن الاستقرار الوطني وعن أمن الشركات الاستثمارية المتعددة الجنسيات فحسب، يقول محمد الجابري في هذا الصدد: "إن العولمة أول ما تعني رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الدولية الاقتصادية منها والإعلامية لتمارس سلطتها بوسائلها الخاصة، ولتحل محل الدولة في ميادين المال والاقتصاد والاعلام... إلخ، وهكذا تنقل شؤون الدولة إلى شأن واحد تقريبا هو القيام بدور الدركي لنظام العولمة نفسه"¹. في حين يرى آخرون بأن دور الدولة الوطنية لا يزال أساسيا في العلاقات الدولية وليس فقدان السيادة إلا وهما، إذ أنّ كل ما يطرأ من تغيرات في العلاقات الدولية بالنسبة إليهم لا يتم إلا بموافقة الدولة الوطنية وتحت إشرافها المباشر.

رغم ذلك يمكن تقسيم النظريات بشأن هذه الإشكالية إلى ثلاثة مواقف رئيسية تشمل مختلف الآراء حول هذه القضية، هي:

1- تؤدي العولمة إلى تحولات بنائية عميقة في النظام الدولي محدثة بهذا الفعل ذاته تغييرا جذريا في طبيعة

الدولة وربما زوالها في شكلها الحالي، حيث يعتقد أنصار هذا الطرح أن طرح دور الدولة في تضال مستمر أمام الحركة الكبيرة للرأسمال العالمي والدور المتزايد للمؤسسات الكبرى، وفي هذا الإطار تشهد الدولة عجزا عن أداء

¹ بول كيركيريد، العولمة: الضغوط الخارجية، ترجمة: رياض الأبرش، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003، ص 47.

مهمتها في مرافقة التدفقات المالية التي تعبر حدودها، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى المساس بشرعيتها. إنَّ مرحلة الدولة بالنسبة إلى هؤلاء قد انتهت فقد أصبحت اليوم مجرد نسج من الخيال¹.

إنَّ انفجار النظام الدولي الوستفالي في العلاقات الدولية تحت تأثير العولمة يعني دوراً متناقصاً بالنسبة للدولة- الأمة التي هي في حالة ضعف كبير، في الوقت الذي يظهر فيه نظام عالمي وفاعلون فوق وطنيون، بذلك يجب على الدولة إذاً أن تتلاءم مع المحيط الجديد وإلا ستجد نفسها أمام عجزها المتنامي في التعامل مع المشاكل فوق الوطنية مدفوعةً نحو الهامش.

لقد تركت البشرية بحسب جيمس روزنو: "عصر السياسة الدولية خلفها، فقد بدأ الآن عصر ما بعد السياسة الدولية الذي يجب فيه على ممثلي الدولة الوطنية أن يفتسموا المشهد والقوة الشاملين مع المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات العابرة للحدود²، ويرجع روزنو هذا الانتقال إلى بناء علاقات النظام السياسي الدولي من جهة، وإلى تغيير بنية السلطة الأحادية الجانب للدول الوطنية والميل نحو التوزيع متعدد المراكز³.

2- لا تمس العولمة طبيعة الدولة إلا هامشياً: يرفض أصحاب هذا الاتجاه التصور التبسيطي لأنصار العولمة الذين يعتبرون أنَّ الوطني والعالمي دائرتين تلغي إحداهما الأخرى، كما يرفضون النظرة التشاؤمية التي ترى في العولمة نهاية الدولة، معتبرين أنها مقولة متهافنة بلا أساس ولا سند، فالدولة في زمن العولمة كيان قائم بذاته، تمارس سياستها الداخلية والخارجية على نحوٍ يضمن لها السيادة والشرعية القانونية، ذلك أنَّ الدولة الوطنية كانت دائماً متورطة في مختلف شبكات التفاعلات ما بين الحدودية، وأنَّ كل العلاقات والتفاعلات تتم داخل الحدود الوطنية المعروفة وهي خاضعة لقوانين الدولة⁴.

إنَّ انفتاح الأسواق وتراجع دور الدولة في كثير من القطاعات وظهور منظمات عالمية جديدة لم يكن ليحدث لولا موافقة الدولة الوطنية بل ومساهمتها أيضاً في ذلك، لا لشيء بحسب هؤلاء إلا أنه ليس هنالك فاعل آخر يتمتع بالوسائل التشريعية والقمعية الضرورية لوضع قواعد عمل جديدة، وبالتالي يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أن التجارة العالمية حتى وإن كانت متحررة كما لم يسبق لها وأن كانت من قبل ستبقى رغم ذلك تسيطر عليها علاقات القوة بين الدول، وهو ما يغالط أطروحة أنصار العولمة التي ترى أن الاقتصاد العالمي يميل نحو التهميش⁵. هذا لا يعني رغم ذلك أن سلطة الدولة تبقى محصنة، فهناك بعض التعديلات الضرورية لتكييف الحركية المتنامية لرأس المال المالي والصناعي، لكن تبقى الدولة رغم كل هذا الوحدة الأساسية للنظام الدولي الذي يركز على النظام الوستفالي.

¹ أنطوني غيدنز، عالم مجمع: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا؟، ترجمة: عباس كاظم وحسن ناظم، ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2003، ص ص 27-28.

² أولريش بك، مرجع سابق، ص 58.

³ نفس المرجع، ص 59.

⁴ David Bolduc, Antoine Ayoub, "La mondialisation et ses effets", *Revue de la littérature*, Québec: Green-Université Laval, 2000, p. 66.

⁵ Ibid, p. 66.

3- إنّ الدولة ليست مهددة بالأساس من طرف العولمة غير أنه يتعين عليها رغم ذلك إعادة النظر في

دورها: يتفق أصحاب هذا الرأي مع الرأي الأول، حيث أن الدولة بنظرهم هي التي كانت السبب في ظهور العولمة، وهي لا يمكن أن تكون متجاوزة، ولكن بالأحرى أعيد النظر في تنظيمها بواسطة عملية الاندماج لأن المسارات العالمية تتجسد داخل الدولة الوطنية، وإحدى وظائف الدولة الأساسية هو التفاوض بشأن ضبط نقاط التقاطع بين القوانين الوطنية والفاعلين الأجانب. فالدولة منغمسة أكثر فأكثر إذًا في النظام الاقتصادي العالمي الجديد وهي ترى بنيتها المؤسساتية تتحول، وهو ما يُترجم غالبًا بالتغيير في توزيع سلطة القرار بين مختلف المؤسسات¹.

يميل دعاة التغيير إلى الاعتراف رغم ذلك بالأفول النسبي لسلطة الدولة الوطنية لأن الحكومات أصبحت أقل قدرة على التصدي للتحديات الكبرى التي تواجه المجتمع بسبب نمو الممارسات العابرة للحدود، إنها ليست نهاية السيادة، ولكن إعاقة لاستقلالية ومدى كفاءة الحكومات. يثير ميكاليه² المشكلة من زاوية مختلفة بتحليل وقع العولمة على زوال الدولة الأمة، ففي رأيه أنّ من نتائج الاقتصاد العالمي هو إعادة إنتاج الدولة والقضاء على الأمم، رغم أنّ مفهوم الدولة-الأمة يرجع إلى القرن 17م فإن دساتير الدول الوطنية لم تشكل إلا في القرن 19م، لقد كان هناك إذًا اقتصاد عالمي في مرحلة جينية لفترة طويلة دون أن تكون هناك دولة تكافئ سيادتها الرقعة التي تنتشر فيها سلعتها. يعتقد ميكاليه أنّ الانتشار الحديث للاقتصاد العالمي حتى وإن كان لا يشكل مسارًا لا رجعة فيه، فإنه ينزع إلى توسيع مجال عمل الدولة-الأمة بسبب حركيته المتناقضة التي تستلزم حماية بعض التباينات الاقتصادية بين الدول لكي تستمر وتتطور نحو سوق موحدة.

في الأخير، رغم أن النقاش حول تآكل دور الدولة لا يزال دائمًا مفتوحًا وخاضعًا في نفس الوقت إلى التطورات الحاصلة في العالم، إلا أنّ الرأي الغالب الآن هو التحوليون، ومهما كان الأمر فإن كل تحليل للعلاقة بين الدولة والعولمة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التأثير الذي تمارسه هذه الظاهرة (العولمة) على الأركان الأساسية للدولة الوطنية الحديثة المتمثلة في السيادة، الديمقراطية والهوية، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضًا كل المفاهيم الجديدة التي فرضت نفسها في الساحة السياسية الدولية مثل المواطنة العالمية والمجتمع المدني العالمي.

خاتمة:

كان من نتائج تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول أن تزايدت إمكانيات التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وفي هذا الإطار توسعت مبادئ القانون الدولي إلى الحد الذي أصبح يضع قيودًا على الدول ويحدد لها ما الذي تستطيع فعله أو لا تستطيعه حتى في القضايا شديدة الحساسية، كعلاقة الدولة مع مواطنيها في مجال الحريات

¹ David Bolduc, Antoine Ayoub, op, cit, pp. 66-67.

² Charles-Albert Michalet, **Le capitalisme mondial**, Paris: Quadrige/ presse universitaire de France, 1998, p. 330.

وحقوق الإنسان والمرأة وعمالة الأطفال والبيئة وغيرها، كما ظهر في النظام الدولي فاعلون دوليون في تلك القضايا والتي كانت إلى عهد قريب من اختصاص الدولة لا ينازعها فيه أحد.

كما أصبح كل فاعل محلي اليوم فاعلا دوليا محتملا، في حين لم يكن النظام الماضي يسمح بالوصول إلى المسرح العالمي إلا بواسطة الدولة إجباريا، والآن تم الاستغناء عن هذه الوساطة إلى حد كبير، ونتيجة لذلك فقدت التبعية التراتبية والسيادية شموخها، وأصبح لكل من عمدة مدينة كبيرة أو متوسطة نوعا ما، ولرئيس منطقة أو رئيس مشروع نشيط إلى حد ما أو مسؤول غرفة تجارية إقليمية سياسية خارجية خاصة بهم، وأصبحوا يحيطون أنفسهم بخبراء دوليين يستقبلون أو ينتقلون ويسعون بحماس نحو سياسة اندماج تتعدى الحدود وتوجد في مناطق ذات أبعاد متقلبة ومتغيرة، هكذا أصبح المحلي بؤرة دائمة لإعادة تشكيل الجغرافي، بينما كان فيما سبق نقطة راسخة خاضعة للسيادة.

كل هذه المتغيرات تفرض بالضرورة إحداث تغيير جذري في بنية الدولة الوطنية للتحويل إلى مفهوم "الدولة الشبكية"، وأصبحت حاليا الشبكات المالية والتجارية والتكنولوجية والإعلامية والثقافية هي التي تحدد الواقع القائم في العالم، ومن ثم فعلى الدول أن تحاول التكيف مع هذا الواقع الجديد من خلال إعادة الهيكلة الداخلية سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وإداريا.

وتبرز نقطة الاختلاف الرئيسية بين الدولة الوطنية والدولة الشبكية التي هي طور التشكل، أن الأولى ترتبط بإطار إقليمي محدد تمارس فيه نشاطاتها، في حين أن الثانية لا تقوم على إطار إقليمي محدد، لأن العولمة أدت إلى إعادة توزيع القوى بين الدول والأسواق (أو القطاع الخاص بالأحرى) والمجتمع المدني، ومنه وجدت الدول من يشاركها في القيام بأدوارها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والأمنية، وذلك من خلال رجال الأعمال والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها.

أخيرا، تعتبر مقولة آرثر تشارلز كلارك "لم تحترم أمواج الراديو الحدود أبدا، ومن ارتفاع 36.000 كيلومترا تظهر الحدود الوطنية واضحة بصورة خاصة، وسيكون عالم الغد عالما مفتوحا"، ضمن فصل "الحدود السياسية ليست حواجز"، في كتاب: "أفول السيادة" للكاتب ولتر ريستون، إحدى المقولات المؤثرة في تغيير مفهوم السيادة والتي صاحبها لغط فكري كبير بين مؤكديها وبين نافذ داحض.

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- أوهمي، كينيشي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟، ترجمة: مركز التعريب والبرجمة، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2006.
- 2- بدوي، ثروت، النظم السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1975.
- 3- بيليس، جون، وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 4- بيك، أولريش، ما هي العولمة؟، ترجمة: أبو العيد دودو، كولونيا: منشورات الجمل، 1999.
- 5- برتران، بادى، عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة: لطيف فرج، مكتبة الشروق، بدون سنة النشر.

- 6- جالبرايت، جون كينيت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، مراجعة إسماعيل صيري عبد الله، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000.
- 7- الطاغية، إمام عبد الفتاح إمام، دراسة فلسفية لصور الاستبداد السياسي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994.
- 8- يسين، السيد، العالمية والعولمة، ط2، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
- 9- كيركبرايد، بول، العولمة: الضغوط الخارجية، ترجمة: رياض الأبرش، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.
- 10- مصدق، حسن، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت، النظرية النقدية التواصلية، الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005.
- 11- صفدي، مطاع، ماذا يعني أن نفكر اليوم، فلسفة الحداثة السياسية، نقد استراتيجية الحضارة، بيروت: مركز الانماء القوم، 2002.
- 12- عتريس، طلال، الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة، في: العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، الإمارات العربية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000.
- 13- غيدنز، أنطوني، عالم مجمع: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتها؟، ترجمة: عباس كاظم وحسن ناظم، ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2003.
- 14- التريكي، فتحي، والتريكي، رشيدة، فلسفة الحداثة، بيروت: مركز الانماء القومي، 1992.

Books:

- 1- Bobbio, Norberto, **Libéralisme et démocratie**, Paris: Edit le Cerf, 1996.
- 2- Cabanis, Danielle et André, **Introduction à l'histoire des idées politiques**, Paris: Edit publisud, 1989.
- 3- Chatelet, Francois & Duhamel, Olivier & Pisier, Evelyne, **Histoire des idées politiques**, Paris: presses universitaires de France, 2ème édition, 1989.
- 4- De Senarclens, Pierre, **La mondialisation. Théories, enjeux et débats**, Paris: Edition Armand Colin, 2ème édition, 2001.
- 5- Frydaman, Benoît, **Habermas et la société civil contemporaine**, Bruxelles: Bruylant, 2004.
- 6- Habermas, Jürgen, **L'intégration républicaine: Essais de théorie politique**, Trad. Rainer Rochlitz, Paris: Edit Fayard, 1998.
- 7- Habermas, Jürgen, **La Technique et la science comme « idéologie »**, Trad. Jean René, Paris: Edit Gallimard, 1973.
- 8- Habermas, Jürgen, **Après l'état-nation, Une nouvelle constellation politique**, Trad. Rainer Rochlitz, Paris: Edit Fayard, 2000.
- 9- Habermas, Jürgen, **La paix perpétuelle, Le bicentenaire d'une idée kantienne**, Trad. Rainer Rochlitz, Paris: Les éditions du cerf, 1996.
- 10- Locke, John, **Traité du gouvernement civil**, Trad. de Eng, Paris: Librairie Calixte Volland, 1802.
- 11- Michalet, Charles-Albert, **Le capitalisme mondial**, Paris: Quadrige/presse universitaire de France, 1998.
- 12- Montesquieu, **De l'esprit des lois**, t1, Paris: Garnier Flammarion, 1979.
- 13- Prélôt, Marcel, **Institutions politiques et droit constitutionnel**, Paris: Edit Dalloz, 4ème édition, 1969.
- 14- Rosanvallon, Pierre, **La nouvelle question sociale. Repenser l'Etat-providence**, Paris: Edit Seuil, 1995.

Articles:

- 1- Bolduc, David & Ayoub, Antoine, "La mondialisation et ses effets", **Revue de la littérature**, Québec: Green-Université Laval, 2000.
- 2- Laville, Jean Louis, "De la genèse à la crise de l'Etat-providence", **Lien social et politique**, n° 33, Printemps, 1995.
- 3- Melchior, Jean Philippe, "Difficile légitimation d'état en perte de vitesse", **Revue agone**, n.22, 1999.
- 4- Rabault, Hugues, "Etat, Globalisation et théorie de la communication. La fonction de la procédure", **Droit et société**, n°51/52, 2000.

Websites:

- 1- Beck, Ulrich, "**Pouvoir et contre-pouvoir à l'ère de la mondialisation**". [viewed on 04/02/2017], in:

www.cnam.fr/servlet/com.univ.collaboratif.utils.LectureFichiergw?

- 2- Mehdi, Mozaffari, "**Pour un standard global de civilization: le triangle éthique, droit et politics**", (1 Janvier 2002), in:

<http://www.afri-ct.org/Pour-un-standard-global-de -civilisation>

- 3- Prevost, Benott, "**Droits, liberté et bonne gouvernance: quelle cohérence?**", (France: université Montpellier), in:

<http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-prevost2.pdf>

- 4- Ziegler, John, "**Anarchie Mondiale**", Le monde diplomatique. fr, (2009). in:

<http://www.mondediplomatique.com>